الرّائد الرّسميّ للجُمهُوريّة التّونسية

مُداولاتْ مجلِسُ نوابْ الشّعبْ

المدة النيابية الأولى 2023 .2027
الدورة العادية الر ابعة 2025-2026

الجلسة الثالثة والثلاثون | 33 | الأربعاء 10 ديسمبر 2025

المحتوى

1- افتتاح الجلسة وكلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب بمناسبة اختتام النظر في مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2026..... 3386

2- كلمة السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم.... 3386

3- كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب في اختتام الجلسات المشتركة المخصصة للنظر في مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2026..... 3387

4- رفع الجلسة..... 3388

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة مشتركة ختامية على الساعة الحادية عشرة والربع من صباح يوم الأربعاء 10 ديسمبر 2025 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب والسيد عماد الدربالي رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم.

افتتاح الجلسة
وكلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب
بمناسبة اختتام النظر في مشروع ميزانية الدولة
ومشروع قانون المالية لسنة 2026

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة الزملاء المحترمون من المجلسين،

أسعد الله أوقاتكم بكل خير،

في إطار تثمين العمل المشترك بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم وتأكيد التعاون والتكامل بين المجلسين، نختتم اليوم أشغالنا المشتركة بخصوص مشروعي ميزانية الدولة وقانون المالية لسنة 2026.

وفيما يتعلق بمسار المصادقة على مشروع قانون المالية لسنة 2026، أعلمكم زميلاتي زملائي الأعزاء من المجلسين أننا قد حرصنا جميعا كل الحرص على الاحترام التام للمقتضيات الدستورية والقانونية وخاصة أحكام المرسوم عدد 1 لسنة 2024 وفي هذا السياق وبعد أن تمت المصادقة بتاريخ 4 ديسمبر2025 على مشروع القانون المالية لسنة 2026 في مرحلة أولى من طرف أعضاء مجلس نواب الشعب وتبعا للإحالة الواردة علينا بتاريخ 7 ديسمبر2025 من رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم والمتضمنة لمشروع القانون المذكور المصادق عليه في مرحلة ثانيه من أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم مع إدخال تعديلات عليه، تم تكوين لجنة متناصفة عملا بمقتضيات الفصل 16 من المرسوم عدد 1 سنة 2024، السالف الذكر وقد اشتغلت هذه اللجنة لمدة ثلاثة أيام متتالية ولا يفوتني أن أتوجه إلى مكتبها وكافة أعضائها بجزيل الشكر على العمل الجاد والهام الذي قامت به.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة المتناصفة لم تتوصل إلى مشروع نص موحد حول الأحكام، موضوع الخلاف في الأجل المنصوص عليه بالفصل 16 المذكور وعليه وعملا بمقتضيات الفصل 18 من المرسوم المذكور، فإنه تتم إحالة مشروع قانون المالية لسنة 2026 الذي كان صادق عليه مجلس النواب الشعب إلى السيد رئيس الجمهورية في إطار صلاحياته الدستورية.

ولا يفوتني في هذا الإطار أن أتوجه ببالغ الشكر والثناء إلى كافة الأعضاء بالمجلسين الذين أسهموا في التأسيس إلى مرحلة جديدة في تاريخ تونس وفي إنجاح المنظومة الدستورية الجديدة بفكر جديد وبثقة في النفس وتعويل كامل على الذات وعلى قدرات بنات وأبناء هذا الشعب الأبي على تجاوز الصعاب وفتح آفاق رحبة أمامه للتطوير وللبناء والتشييد.

فقد مكنت هذه الفترة التي عشناها معا من تمتين الروابط والقيم التي يجتمع عليها الأعضاء من المجلسين وتميزت بالعمل المتواصل والمثابرة لكافة السيدات والسادة النواب من المجلسين سواء في إطار 50 جلسة مشتركة للجان منها 34 جلسة استماع إلى أعضاء الحكومة ورؤساء عدد من المهمات الخاصة وذلك على امتداد ما يناهز 318 ساعة أو في إطار الجلسات العامة المشتركة التي تواصلت إلى ساعات متأخرة وبلغت 21 جلسة عامة مشتركة للنظر في مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2006 ولمناقشة المهمات والمهمات الخاصة استغرقت قرابة 234 ساعة وتضمنت 1649 تدخلا لأعضاء مجلس نواب الشعب و859 تدخلا لأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم، فيما تواصلت الجلسة العامة المشتركة في جزئها المتعلق بالنظر في أحكام مشروع القانون المالية لسنة 2026 بمصادقة المجلسين عليها لمدة تسعة أيام تضمنت 46 تدخلا لأعضاء مجلس النواب الشعب و13 تدخلا لأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم في النقاش العام وامتدت الأشغال على مدة ناهز 60 ساعة عمل.

ونحن وبهذه المناسبة نشيد عاليا بما أبداه كل عضو من المجلسين من استعداد كبير للبذل والعطاء والمساهمة بكل جدية وفاعلية في مناقشة مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2026 تكريسا للحرص الثابت على خدمة الصالح العام والمصلحة العليا للوطن.

زميلاتي زملائي الأعزاء من المجلسين، أحيل الكلمة إلى السيد عماد الدربالي رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم، فليتفضل.

كلمة السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا.

السيد العميد السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب المحترم،

السيدات والسادة نواب البرلمان من المجلسين المحترمون،

الحضور الكريم، صباح الخير، صباح الأمل، صباح العزة والكرامة، صباح الوطن حين يلتقي أبنائه متحدين، ملتزمين للعمل والبذل والعطاء والنضال،

أهلا وسهلا بكم جميعا،

نلتقي اليوم في إطار جلسة مشتركة نسدل فيها الستار على لبنة من لبنات مسار وطني بالغ الأهمية، هذه اللبنة هي مناقشة ميزانية الدولة ومناقشة قانون المالية لسنة 2026، أحد أدوات الدولة أو أحد أهم أدوات الدولة لتجسيد خياراتها الاقتصادية والاجتماعية وترجمة إرادة الشعب في التنمية والعدالة والكرامة.

نلتقي اليوم بعد أسابيع من العمل المضني والشاق، ولكن أيضا الجاد والنقاش العميق والمسؤول والتي تؤكد من جديد حيوية مؤسساتنا الدستورية وصلابة مسارنا الوطني ووعينا بحجم التحديات والرهانات وبدقة المرحلة. وبهذه المناسبة أتوجه إلى السيدات والسادة النواب من المجلسين، أتوجه إليهم بأسمى عبارات التقدير والشكر والامتنان والثناء على المجهودات المبذولة، المجهودات العظيمة المبذولة وعلى ما تحملوه من أعباء جسيمة خلال هذه المسيرة الدقيقة في سبيل خدمة الوطن والوفاء بالعهد، عهد الأمانة والمسؤولية ومن خلالكم جميعا أحيي شعبنا العظيم صاحب السيادة الذي منحنا ثقته وحملنا المسؤولية وائتمننا على قضاياه وعلى مصيره، فكان لزاما علينا أن نكون في مستوى هذه الثقة الغالية.

وإننا نؤكد من هذا المقام على متانة التعاون والتكامل والانسجام المتواصل بين المجلسين التشريعيين، إذ لا خيار لنا اليوم سوى تعزيزهما وتطويرهما بما يخدم المصلحة العليا لتونس ويكرس وحدة

مؤسساتها ويقوي أسس الدولة الوطنية، كما نؤكد إيماننا المطلق بضرورة الاستمرار في العمل بنفس الروح الوطنية العالية وبنفس العزيمة الصادقة من أجل تحقيق أهداف المشروع الوطني التحرري الذي اختاره شعبنا بإرادته الحرة دفاعا عن سيادته وكرامته وإصرارا على بناء دولة قوية، منصفة، قوية بمؤسساتها وراسخة بخياراتها.

وإن المجلس الوطني للجهات والأقاليم يجدد التزامه الثابت بمواصلة الاضطلاع بدوره بكل جدية ومسؤولية في كسب معركة الكرامة والتنمية والانتصار لمبادئ الجمهورية الجديدة، الجمهورية الديمقراطية الاجتماعية التي تقوم على العدل والتوازن بين الجهات ورد الاعتبار للفئات المهمشة وتحقيق التنمية والعدالة الشاملة.

وفي سياق يتقاطع فيه استحقاقنا الوطني مع الرهانات الكونية، لا يفوتنا أن نحيي اليوم العالمي لحقوق الإنسان، هذه القيم السامية التي كانت تونس ولا تزال من رواد ترسيخها قولا وفعلا، تشريعا وممارسة ونؤكد من هذا المنبر أن تونس ستظل دائما في طليعة الدول المدافعة عن حقوق الإنسان في إطار سيادتها الوطنية واستقلال قرارها، أما كل الدعوات المغرضة التي تستهدف بلادنا فهي مردود عليها ولاسيما عندما تصدر عمن يزال يساهم في ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية أو عمن اختار الصمت عنها في مفارقة أخلاقية صارخة لن تنطلي على شعب واعي ومتمسك بالحقيقة والكرامة.

وفي هذا الإطار نؤكد وبكل وضوح أن تونس ستبقى سيدة على قرارها، حرة في اختياراتها، مالكة لمقدراتها رغم كل المحاولات اليائسة للتشكيك أو لإرغامنا على أن نكون تابعين وأثبت التاريخ أن الإرادة الوطنية أقوى من كل المؤامرات ومن هذا المنبر ندعو إلى مزيد تعزيز الوحدة الوطنية والتمسك بروح الانتماء الصادق لهذا الوطن ومواصلة المشوار بنفس جماعي يقدم فيه الوطن قبل كل اعتبار وتغلب فيه المصلحة العليا على كل حساب ضيق.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى كافة الإطارات والأعوان بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم وبمجلس نواب الشعب على ما بذلوه من جهود كبيرة في سبيل إنجاح أعمالنا بكل تفان وانضباط ومسؤولية، كما نتوجه بالتحية والتقدير إلى أعوان الأمن الرئاسي والأمن الوطني على ما قاموا به من مجهودات جبارة في تأمين كل النشاطات في كنف الجاهزية والانضباط والتفاني في أداء الواجب، ولا ننسى أيضا أن نثني على أعوان التلفزة الوطنية على مرافقتهم المهنية والدائمة لأشغالنا ونقلها بكل حرفية وموضوعية خدمة لحق المواطن في المعلومة وإنارة للرأي العام.

ختاما نجدد العهد على مواصلة العمل والنضال من أجل تونس الحرة، العادلة، القوية بشعبها، السيدة بقرارها والراسخة في سيادتها ونسأل الله أن يوفقنا جميعا لما فيه خير وطننا وأبنائه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب في اختتام الجلسات المشتركة المخصصة للنظر في مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2026

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عماد الدربالي رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم على هذه المداخلة المعبرة.

السيدات والسادة الزملاء المحترمون من المجلسين،

لقد مثلت الجلسات العامة المشتركة على امتداد الفترة المنقضية منذ إحالة مشروع قانون المالية إلى المجلسين وإلى غاية اليوم حافزا لكم جميعا على التجديد والإضافة ورفع التحديات الماثلة بمزيد من الحماس والشغف والإصرار على أداء الأمانة على الوجه الأفضل وتحقيق النتائج التي نطمح إليها جميعا ولقد أكدتم ما يحدوكم من عزم ثابت على الفعل والإنجاز وإرادة صادقة ومشتركة نتقاسمها ونمضي بها قدما من أجل الغايات الفضلى التي تجمعنا.

سنكون بإذن الله وعونه أوفياء للعهد الذي قطعناه على أنفسنا أمام شعبنا وملتزمين باليمين التي قمنا بأدائها في مستهل تسلمنا لمهامنا. لا خيار لدينا سوى مضاعفة الجهد ومواصلة العمل الدؤوب والجاد من أجل الوفاء بالتزاماتنا الوطنية في هذه المرحلة الدقيقة في تاريخ تونسنا العزيزة، سلاحنا قناعاتنا بحتمية الإصلاح وانخراطنا في مسار جاء لإعادة الثقة في مؤسسات الدولة والذود في المقام الأول عن سيادة الوطن وكرامة كل بناته وأبنائه دون استثناء.

ونحن وإذ نجدد التأكيد على تمسكنا بالخيارات التي تم اتباعها منذ 25 جويلية 2021 والتي اتجهت إلى تكريس مبدأ التعويل على الذات ورفض الإملاءات والإسقاطات وفرض السيادة الوطنية في كل تجلياتها وتكريس الدور الاجتماعي للدولة، فإننا نعول على درجة الوعي وروح البذل لدى شعبنا الذي حسم أمره وانحاز إلى هذه الخيارات الوطنية الخالصة وإلى الاستقرار الذي يبتغيه لوطنه ودون ما شك فإن المسؤولية الأبرز ترجع إلى مختلف وظائف الدولة ومؤسساتها الرسمية المدعوة اليوم وأكثر من أي وقت مضى إلى مزيد تأكيد تعاونها وتماسكها، لا سيما في هذه المحطات الفارقة في تاريخ بلادنا وتأكيد الإرادة الثابتة والجامعة والداعمة لمسار إنقاذ البلاد والخروج بها إلى بر الأمان.

هذا المسار الذي يدخل مرحلة جديدة، قوامها البناء والتشييد وعنوانها الأبرز اعلاء قيمة العمل والبذل والولاء للوطن لا غير ومن هذا المنطلق محمول على مؤسسات الدولة أن تعد العدة لمجابهة الأوضاع المتردية التي نعرف جميعا مأتاها وأسبابها، فهي نتاج لسياسات خاطئة وفاشلة تعود إلى فترات سابقة والتي حملت في طياتها كل أشكال الحيف والظلم والفساد، سياسات بائسة رفضها الشعب، هذا الشعب الذي يتطلع اليوم إلى تحسين أوضاعه المعيشية وإلى الاستجابة عن قرب لكافة مشاغله الحياتية واليومية.

فالرهانات الماثلة عديدة والتحديات التي نواجهها اقتصادية واجتماعية وتنموية، دون أن نتجاهل طبعا أن بعضها هيكلي وبعضها الآخر ظرفي ناجم عن الانعكاسات السلبية للأوضاع السائدة وللمتغيرات المتسارعة على جميع الأصعدة ولمؤشرات التنمية ونسب النمو المتقلبة عالميا وإقليميا، فمحمول على مؤسسات الدولة أيضا أن تضع البرامج والخطط والإستراتيجيات الكلية والقطاعية التي من شأنها أن تنعكس إيجابيا على فرص التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية في بلادنا وتخلق القفزة النوعية المأمولة والمنتظرة.

ولئن تم تسجيل عدد من المؤشرات التنموية الإيجابية التي مثلت منطلقا لصمود اقتصادي قابل للتطور حيث تأكد ذلك على وجه الخصوص من خلال تسجيل نسق تنازلي للتضخم، علاوة على التوفق في التحكم في التوازنات الخارجية وهو ما انعكس إيجابيا على تدعيم المدخرات من العملة واستقرار سعر الصرف وهي نتائج وجب البناء عليها ومضاعفة الجهد بهدف خلق الثروة والنمو ومقومات العدالة بين مختلف الجهات والفئات وهي أهداف تمثل في مجملها ركيزة أساسية

للرؤى الاستشرافية التي يتم وضعها وللخطوط العريضة للبرامج الإصلاحية في شتى المجالات التنموية وخاصة الإصلاحات المحكمة التي تتصل بالتنمية في الجهات وتلك المرتبطة مباشرة بتعزيز مقومات العيش الكريم والتوزيع العادل للثروات وبلوغ العدالة الجبائية وتنمية اقتصاد أكثر تنوعا وقدرة على خلق مواطن الشغل، فضلا عن البحث عن السبل المثلى لإدماج الاقتصاد الموازي ومزيد العمل على تحديث الإدارة وتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية الداعمة للاستثمار.

السيدات والسادة الزملاء الأفاضل من المجلسين،

إننا مدعوون إلى تأكيد المساهمة الجادة والفاعلة في هذا التمشي الاستشرافي وفي تفعيل أهم الإصلاحات التي تستوجبها المرحلة وستكون لنا بمناسبة النظر في مشروع المخط التنموي 2026-2030 خلال الفترة المقبلة فرصة مناسبة ومثلى لتأكيد وحدة مؤسسات الدولة وتعاونها وتكامل أدوارها خدمة المصلحة الوطنية وبذلك وعلى وجه الخصوص، يتم توجيه رسائل نحن بحاجة إليها، رسائل طمأنة والثقة في المستقبل للمواطن الذي ينتظر أن تتغير أوضاعه نحو الأحسن وأن يصبح قادرا على تلبية أهم احتياجاته الأساسية ونحن في هذا الصدد نجدد التأكيد أن تونس تحتاج إلى إخلاص جميع بناتها وأبنائها وتفانيهم اللامشروط في خدمتها وصون مقدراتها وتحقيق رقيها وبلوغ تحسن فعلي وملموس ينعكس تأثيره مباشرة على المواطن ويدعم قدرته على مجابهة مصاعب الحياة ويرجع لديه الأمل.

ولنتقاسم مع الوظيفة التنفيذية الوعي بجسامة التحديات المطروحة وبالمسؤولية الملقاة على عاتقنا لرفعها استجابة للتطلعات والانتظارات الشعبية وتفاعلا مع الاستحقاقات الوطنية، فإننا ودونما شك تنطلق مما يجمعنا، فما يجمعنا عزيمة مشتركة وثابتة وقوية وصادقة وما يحركنا انتمائنا لهذا الوطن العزيز وتعويلنا على قدراته الكاملة التي تتطلب إعادة إحياء ثقافة العمل من أجل بناء حاضر شعبنا واستشراف مستقبل الأجيال القادمة وإيجاد الأرضية الملائمة للنماء والرفاه الاجتماعي المنشودين.

هذا وإننا نعتبر أن ما تحقق في مشروع قانون المالية للسنة القادمة يحمل العديد من المكاسب ذات الأبعاد التشغيلية والتنموية والاجتماعية ونحن نؤمن أننا قادرون على الأفضل وعازمون بإذن الله وعونه على المرور إلى السرعة والنجاعة المطلوبتين على جميع المستويات وخاصة التشريعية منها، لا فقط من أجل تأكيد تحمل المسؤولية التي تتقاسمها مؤسسات الدولة والتي ننطلق فيها من المقتضيات الدستورية ومن جملة المبادئ والقيم التي ارتكز عليها مسار 25 جويلية، بل وعلى وجه الخصوص من أجل العمل سويا على ثورة تشريعية حقيقية تعيد الأمل وتضع الحلول العملية والمستدامة للمشاكل والصعوبات القائمة.

فنحن نتطلع إلى أن يتم عرض حزمة من مشاريع القوانين التي تتعلق بالاصلاحات الجوهرية ذات العلاقة بإنعاش الاقتصاد وبقطاعات المالية ودعم الاستثمار وغيرها من الإصلاحات الكبرى المرتقبة التي من شأنها التغيير نحو الأفضل والمأمول ومن ذلك على وجه الخصوص مشروع قانون يتعلق بمراجعة قانون الاستثمار ومشروع قانون أساسي يتعلق بالهياكل الرياضية وخاصة مشاريع مجلات قانونية هامة منها المجلات المتعلقة بالصرف والتهيئة الترابية والتعمير والمحروقات والمناجم والبيئة والمياه والغابات وأملاك الدولة وغيرها من التشريعات التي يرتقب أن تحدث النقلة والقفزة المأمولة على جميع المستويات.

وإننا ومن هذا المنبر نجدد التأكيد على الالتزام بالعهد الذي قطعناه وبالواجب المقدس المحمول علينا، كما نؤكد الاستعداد الأمثل والتام لمجلس نواب الشعب لمواصلة الاضطلاع بمهامه الدستورية على أكمل وجه وبوصلته في ذلك وضع السيادة الوطنية والمصلحة العليا للوطن فوق كل اعتبار وغايته الأسمى عزة تونس واستقرارها ورقي شعبها.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

حفظ الله تونسنا العزيزة وشعبها، عاشت الجمهورية، عاشت تونس حرة، أبية أبد الدهر والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(تم أداء النشيد الرسمي الوطني)

(كانت الساعة منتصف النهار إلا الربع)